نحو مررت برجل مثلك او غيرك والنكرة لا توصف بالمعرفة وتسمى الاضافة في هذين
النوعين وهما ما يفيد تعريف المضاف وما يفيد تخصيص المضاف دون تعريفه معنوية
لانها افادت امرا معنويا وهو تعريف المضاف او تخصيصه وتسمى ايضا محضة اي خالصة
من تقدير الانفصال اذ ليس قولنا غلام زيد مثلك في تقدير غلام لزيد مثل لك ونوع لا
يفيد شيئا من ذلك التعريف او التخصيص وضابطه ان يكون المضاف صفة تشبه
المضارع في كونها مرادا بها الحال او الاستقبال واليه اشار الناظم بقوله وان يشابه
المضاف يفعل وصفا فعن تنكيره لا يعذل فخرج بالصفة المصدر المقدر بان والفعل فان
اضافته محضة خلافا لابن طاهر وابن برهان وابن الطراوة بدليل نعته بالمعرفة نحو قوله
ان وجدي بك الشديد اراني عاذرا من عهدت فيك عذولا
فوصف وجدي وهو مصدر مضاف الى المتكلم بالشديد ومثله المصدر الواقع مفعولا له
نحو جئت اكرامك فان اضافته محضة خلافا للرياشي وخرج بشبه المضارع الى اخره اسم
التفضيل نحو افضل القوم فان اضافته محضة عند الاكثرين خلافا لابن السراج والفارسي
وابي البقا والكوفيين وجماعة من المتاخرين كالجزولي وابن ابي الربيع وابن عصفور ونسبه
الى سيبويه وقال انه الصحيح بدليل قولهم مررت برجل افضل القوم ولو كانت اضافته
محضة لزم وصف النكرة بالمعرفة وان المخالف خرج ذلك على البدل فيكون من بدل المعرفة
من النكرة بالمعرفة وان المخالف قال وذلك باطل لان البدل بالمشتق يقل انتهى كلام ابن
عصفور في شرح الجمل وهذا الذي حكاه سيبويه واختاره وانما حكاه ابن مالك عن
الفارسي واختار خلافه وزعم ان ذلك قول سيبويه وخرج ايضا الصفة التي بمعنى الماضي
نحو ضارب زيد امس فان اضافته محضة على الصحيح خلافا للكسائي وخرج ايضا الصفة
التي لم تعمل نحو كاتب القاضي وكاسب عياله فان اضافتهما محضة وهذه الصفة المشبهة
للمضارع في ارادة الحال او الاستقبال ثلاثة انواع كما يؤخذ من امثلة النظم اسم الفاعل
المضاف لمعموله الظاهر او المضمر فالاول كضارب زيد الان او غدا والثاني راجينا الان
او غدا ومنه امثلة المبالغة كشراب العسل واسم المفعول المضاف لمعموله سوا كان من
ثلاثي ام لا فالاول كحسن الوجه الان وعظيم الامل وقليل الحيل الان والثاني كمستقيم
القامة ومعتدل الطبيعة فاسم الفاعل مضاف الى منصوبه معنى واسم المفعول والصفة
المشبهة مضافان الى مرفوعهما معنى واضافة هذه الصفات الى معمولها المعرفة لا تفيدها
تعريفا والدليل على ان هذه الاضافة لا تفيد المضاف تعريفا وصف النكرة به اي
بالوصف المضاف نحو هديا بالغ الكعبة فهديا نكرة منصوبة على الحال وبالغ نعتها
ولا توصف النكرة بالمعرفة ووقوعه حالا في نحو ثاني عطفه فثاني حال من الضمير المستتر
في يجادل في قوله تعالى ومن الناس من يجادل في الله بغير علم والحال واجب التنكير والاصل
عدم التاويل كقوله وهو ابو كبير الهذلي يمدح تابط شرا وكان زوج امه

قالت

قالت به جوش الفواد مبطنا سهدا اذا ما نام ليل الهوجل نحو حوش بضم الحا المهملة
وسكون الواو وبالشين المعجمة صفة مشبهة حال من الها المجرورة بالبا العايد الى تابط
شرا ومعناه حديد الفواد والمبطن الضامر البطن وهو وصف محمود في الذكور والسهد
بضم السين المهملة والها القليل النوم والهوجل الاحمق ودخول رب عليه في قوله
وهو جرير يهجو الاخطل يا رب غابطنا لو كان يطلبكم لاقى مباعدة منكم وحرمانا
فادخل رب على غابطنا ولو كان معرفة لما صح ذلك وهو من الغبطة وهو ان يتمنى مثل حال
المغبوط من غير ارادة زوالها عنه عكس الحسد والدليل على انها اي هذه الاضافة وهي
اضافة الصفة لمعمولها لا تفيد تخصيصا ان اصل قولك ضارب زيد بالخفض ضارب
زيدا بالنصب فالاختصاص بالمعمول موجود قبل الاضافة فلم تحدث الاضافة تخصيصا
وفي ذلك رد على ابن مالك حيث رد على ابن الحاجب في قوله ولا تفيد الا تخفيفا فقال بل
تفيد ايضا التخصيص فان ضارب زيد اخص من ضارب قال في المغني وهذا سهو لان ضارب
زيد اصله ضارب زيدا بالنصب وليس اصله ضاربا فقط فالتخصيص حاصل بالمعمول
قبل ان ياتي بالاضافة انتهى وما قاله ابن مالك تبع فيه ابن الضايع في اعتراضه على ابن
عصفور حيث قال واما قوله فلا تخصيص فغير صحيح لانك اذا قلت هذا ضارب امراة
فقد خصصت المضاف بالمضاف اليه مع كون الاضافة غير محضة انتهى وانما تفيد
هذه الاضافة التخفيف لان الاصل في الصفة ان تعمل النصب ولكن الخفض اخف منه
اذ لا تنوين معه ولا نون قاله في المغني او تفيد رفع القبح اما التخفيف فبحذف التنوين
الظاهر من المضاف كما في ضارب زيد وضارب عمرو ومضروب العبد وحسن الوجه
ففي هذه الصفات تنوين ظاهر حذف للاضافة او بحذف التنوين المقدر كما في ضوارب
زيد وحواج بيت الله ففي ضوارب وحواج تنوين مقدر حذف للاضافة بدليل نصبهما
المفعول قاله الموضح في الحواشي او بحذف نون التثنية كما في ضاربا زيد او نون الجمع السالم
كما في ضاربو زيد ففي التثنية والجمع نون حذفت للاضافة واما رفع القبح ففي نحو مررت
بالرجل الحسن الوجه بالجر فان في رفع الوجه على الفاعلية خلو الصفة المشبهة عن
ضمير يعود على الموصوف لفظا كما قال في المغني وفي نصبه على التشبيه بالمفعول به
قبح اجرا وصف الفعل المتعدي في نصبه المفعول به ففي رفع الوجه قبح وفي الجر تخلص
منهما لان الصفة لا تضاف لمرفوعها حتى يقدر تحويل اسنادها عنه الى ضمير موصوفها فيصير
في الصفة ضمير يعود على الموصوف ومن ثم امتنع الحسن وجهه بالجر لانتفا قبح الرفع على
الفاعلية لوجود الضمير المضاف اليه الوجه لفظا فانه يعود على الموصوف وامتنع نحو
الحسن وجه بالجر ايضا لانتفا قبح النصب لان النكرة تنصب على التمييز بخلاف المعرفة
وسياتي ان الصفة المفردة المقرونة بال لا تضاف الى الخالي منها ومن الاضافة الى تاليها
وتسمى الاضافة في هذا النوع وهو اضافة الوصف لمعموله لفظية لانها افادت امرا